السياسات الاقتصاديّة العربيّة: تساؤلاتٌ نظريّة

زياد حافظ*

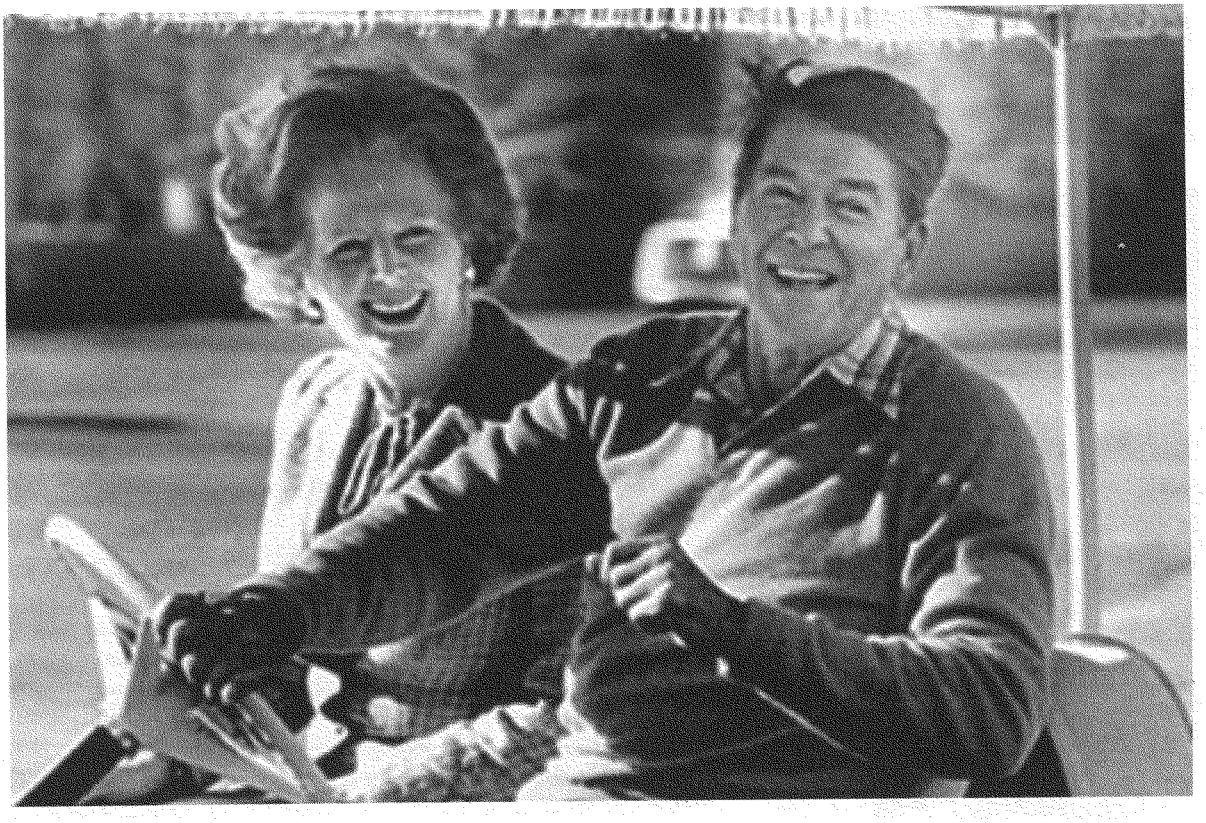

أودّ في هذه الورقة طرحَ تساؤلاتٍ عن بعض المفاهيم الأساسيّة التي تشكّل قاعدةَ السياسات الاقتصاديّة المتّبعة في العالم أو في الوطن العربيّ. والهدف هو حثُّ الاقتصاديين العرب على مراجعة منهاج الفكر الاقتصاديّ، وبالتالي السياسات الاقتصاديّة بحيث تكون منبثقةً من واقعنا وتراثنا العربيّ الإسلاميّ، وبحيث يمْكن تعميمُها على مختلف الأمم والشعوب. ذلك أنّ نموذجَ العمل الاقتصاديّ القائم حتى انفجار الأزمة الماليّة الأخيرة وصل إلى طريقٍ مسدود، ولم يعد صالحًا لمعالجة القضايا الاقتصاديّة والاجتماعيّة الناجمة عنه وعن البيئة المُعولمة التي فَرضتْ نفسَها على الجميع بسبب الثورة التكنولوجيّة في التواصل والنقل.

---

* - كاتب وباحث اقتصاديّ من لبنان.

المنطلق **الأوّل** لهذه المقاربة هو أنّ الاقتصاد ليس علمًا رياضيّاً قائمًا في ذاته، بل أقربُ إلى السياسة، أو هو السياسةُ في حدّ ذاتها ولكنْ بلغة الأرقام. فمن الأفضل، إذًا، الحديثُ عن «اقتصادٍ سياسيّ» بدلاً من اقتصادٍ مجرّد من لباسه السياسيّ، كما هو دارجٌ في الجامعات الأنكلوسكسونيّة تحت مصطلح economics. المنطلق **الثاني** هو أنّ الاقتصاد الكلاسيكيّ أو الليبراليّ أو الوضعيّ الذي يعتمد آليّةَ الأسواق والتنافس لترشيد استعمال الموارد والاستثمارات اقتصادٌ مبنيٌّ على فرضيّاتٍ تحتُم النتائجَ التي يصل إليها وتشكّل قاعدةَ السياسات الاقتصاديّة؛ غيرُ أنّ هذه الفرضيّات غيرُ واقعيّةٍ في أحسن الأحوال، أو غير صحيحة في أسوإها. المنطلق **الثالث** هو أنّ ثقافةَ إنتاج الثروة في الوطن العربيّ مفقودةٌ أو مغيّبةٌ أو مهمّشة، لصالح اقتصادٍ ريعيّ يولّد ثقافةً استهلاكيّةً وثقافةَ توزيع ترسّختْ منذ أكثر من ألفيْ سنة وتعتمد على الولاءات الفئويّة التي تسود الأنظمةَ السياسيّةَ القائمة؛ وبالتالي، فإنّ السياسات الاقتصاديّة المعتمدة تهدف إلى تمركز الثروة في يد المجموعات الملتفّة حول العائلات الحاكمة والمتحكّمة بمقاليد الوطن، بحيث تَحوّلَ منطقُ الدولة والقانون إلى وسيلةٍ تؤمّن ديمومةَ تلك الأنظمة وتعتمد الفسادَ أداةً لتوزيع المنافع والمواقع وفقًا للولاءات المذكورة.[١] أما المنطلق **الرابع** فهو الإقرار بأنّ الاقتصاد العربيّ اقتصادٌ ريعيٌّ يولّد «ثقافة» اللامجهود واللامبادرة وتجنّبِ المخاطر لمنع ثقافة المساءلةِ والمحاسبةِ التي تزعج الفئاتِ الحاكمةَ والمتحكّمة.

❖ ❖ ❖

المنطلق الأول: الاقتصاد هو السياسة ولكنْ بلغة الأرقام

علم الاقتصاد هو علمُ الندرة، خاصةً إذا أقيمت المعادلةُ بين ١) الطلب المرتكز على الشهوات المختلفة اللامحدودة و٢) العرض المحدود وإمكانيّات إشباع تلك الشهوات. لذلك نشأتْ ضرورةٌ «عقلنة» استعمال الموارد عبر آليّة الأسعار، التي تحدّ من الطلب وتحفّز على عرض السلعة أو الخدمة. غير أنّ «العقلنة» في حدّ ذاتها نوعٌ من **الخيار** السياسيّ، إذ يتمّ على أساسها ترتيبُ الأولويّات وفقًا لقيم الضرورة والمنفعة؛ بل إنّ هناك ضمن «الضرورة والمنفعة» تراتبيّةً تَعْكس خلفيّاتٍ سياسيّةً تجعل من فرضيّة الندرة أساسًا لعملٍ سياسيّ يهدف إلى الحفاظ على مصالح النافذين وضربِ مصالح أخصامهم. فالاقتصاديّون مشهورون بالبدء في استنتاجاتٍ ذاتِ طابعٍ سياسيّ، ثم ينتقلون بتحليلٍ عكسيٍّ للوصول إلى النتيجة التي بدأوا منها! واستطرادًا نقول إنّ الاقتصاد سياسة بلغة الأرقام، وإنّ «النظريّة الاقتصاديّة» بشكلٍ عامّ تعطي التبريرَ «العلميّ» للقرار السياسيّ.

خذ مثلاً نظريّةَ الريع في الاقتصاد الكلاسيكيّ.[٢] لقد حاول الاقتصاديّون (سميث وريكاردو وميل وهنري جورج) تبريرَ فرض الضرائب على أصحاب الأملاك العقاريّة الذين يجْنون دخلاً بلا أيّ مجهود، فكانت نظريّةُ القيمة وفائض القيمة، التي تُبرز الريعَ كفائضٍ بلا مجهود. ومن ثم اعتُبر سلوكُ العائلات التي تمتلك العقارات سلوكًا احتكاريّاً ويحدّ من التنمية والإنتاج.[٣] وأضاف هدسون أنّ الأرض ما زالت عاملاً أساسيّاً في تكوين الثروة في عالمنا الصناعيّ والتكنولوجيّ، وأنّ معظمَ «الأرباح الرأسماليّة» ناتجٌ من ارتفاع أسعار الأرض.[٤]

وخذْ مثلاً آخر النظريّة القائلة بأنّ آليّة السوق ضابطٌ للتجاوزات. فالحقّ أنّ هذا ضربٌ من الوهم؛ وما تدخّلاتُ الاحتياط الفدراليّ الأميركيّ للملمة تداعيات الفضائح الماليّة وانهيارات المؤسّسات الماليّة الضخمة (كبير سترنز وليمان) إلاّ أسطعُ برهان.

إنّ السياسات الاقتصاديّة المتّبعة في الغرب تنبثق من إطارٍ فكريّ يرفع إلغاءَ القيود وإلغاءَ مراقبة النشاطات الاقتصاديّة إلى مرتبة «نهاية التاريخ.» وقد مرّت الولاياتُ المتحدة بتحوّلاتٍ أساسيّةٍ منذ إدارة ريغان: فالأفكار المحافظة التي ظهرتْ منذ تلك الفترة تهدف إلى القضاء على الثورة التي شكّلتها «االصفقةُ الجديدة» التي أقامها روزفلت والتي زَرعتْ جذورَ دولة الرعاية حلاً جذريّاً لمنع الكساد الاقتصاديّ الذي عمّ الولاياتِ المتحدة خلال الثلاثينيّات. أما روّاد الفكر المناهض للثورة فهم المرشّح الرئاسيّ السابق باري غولدواتر، والرئيس ريغان، ورئيسةُ الوزراء البريطانيّة مارغاريت ثاتشر صاحبة النفوذ في تفكيك دولة الرعاية وسلطة النقابات في بريطانيا والولايات المتحدة، والاقتصاديّ النمساويّ الأصل فريدريتش فون هايك، والاقتصاديّ الأميركيّ ميلتون فريدمان. كما ساهمتْ مؤسّساتُ الأبحاث في ترويج الأفكار المؤيّدة لأولويّة الأسواق وتقلّص دور القطاع العامّ.[٥] وإحدى الوسائل في تلك الهيكليّة الفكريّة المتّبعة هي إزالةُ البعد السياسيّ من الآليّة الفكريّة في الاقتصاد؛ ومن هنا تعليمُ الاقتصاد الصرف (pure economics) المهتمّ أساسًا بنظرية التوازن الاقتصاديّ، علمًا أنّ الاقتصاد الصرف وهمٌ وضلال، ويستحيل

---

١ ـ زياد حافظ وآخرون، **البنية الاقتصاديّة في الأقطار العربيّة وأخلاقيّات المجتمع: الحلقة النقاشيّة التي أقامتها المنظمةُ العربيّةُ لمكافحة الفساد** (بيروت: المنظمة العربيّة لمكافحة الفساد، ٢٠٠٩).

٢ ـ Michael Hudson, "Henry George's Political Critics," **American Journal of Economics and Sociology**, vol. 67, No. 1, January 2008.

٣ ـ ٤ ـ هدسون، المصدر السابق.

٥ ـ Richard Crockett, **Thinking the Unthinkable: Think Tanks and the Counter-Revolution, 1931-1983** (London: Fontana Press, 1995).

تحديدُ منحنيات العرض والطلب، وبالتالي تَبْطل نظريّةُ التوظيف الكامل من خلال مفهوم التوازن.[1] وهنا يأتي الاستنتاجُ الأساسيّ لذلك الفكر: فإذا كان تحقيقُ الاستخدام الكامل مستحيلاً، فلا جدوى إذًا من اتبّاع سياساتٍ اقتصاديّة! لذا تمّ بناءُ الإطار النظريّ للسياسيين للتخلّي عن اتبّاع سياساتٍ تحقّق الاستخدامَ (إلاّ بالحدّ الأدنى التي تفرضه المقتضياتُ السياسيّةُ والاجتماعيّة). وكلُّ ذلك يؤدّي إلى ضرورة مراجعة الأسس في الفكر الاقتصاديّ الحديث، الذي غدا منظومةً فكريّة مجرّدةً بعيدة عن الحقائق الاقتصاديّة.

إنّ كثيرين من طلاّب الاقتصاد في الغرب مستاؤون من طريقة التعليم ومضمونه.[2] ويفيد البحثُ الميدانيّ أنهم يتساءلون عن جدوى ما يَدْرسونه ومدى نفع ذلك لمجتمعاتهم. وهناك بوادرُ تمرّدٍ في بعض الجامعات الغربيّة، ولاسيّما في فرنسا؛ إلاّ أنّه ما زال محصورًا، وإن استمرّ النقاش لمعالجة مضمون التعليم.[3]

وهناك اقتصاديّون يذهبون إلى أنّ نظريّة «التجارة الحرّة» التي تزعم أنّها جيّدة لكافة الأطراف خاطئة. كان ذلك صحيحًا بالنسبة إلى الإمبراطوريّة البريطانيّة، وينطبق إلى حدٍّ بعيدٍ على الإمبراطورية الأميركيّة الصاعدة،[4] ومازالت الإداراتُ الأميركيّة المتعاقبة تسعى إلى فرض الاتفاقيات التجاريّة والأسواق التجاريّة الحرّة على الدول التي تتماشى مع سياساتها عبر إقناعها بأنّ ذلك يَخدم مصالحَها أيضًا. لكنّ منافعَ التجارة الحرّة لا تعود إلى الأطراف المتعاقدة في التبادل إلاّ إذا توفّرت الشروطُ النظريّةُ لتحقيق المكاسب، والواقع أنّها غير متوفّرة ولن تتوفّر. ذلك أنّ التفوّق النسبيّ هو القاعدة التي تبرّر التجارةَ الحرّة، في حين أنّ الاقتصادات الناشئة تفتقر إلى هيكليّاتٍ اقتصاديّةٍ متجانسةٍ مع الولايات المتحدة. أضف إلى ذلك التفاوتَ بين وظائف الإنتاج (production functions)، وعدمَ التوازن في القدرة التفاوضيّة بين الدول الناشئة والدول الصناعيّة المتقدّمة ـ وهذا ما أدّى إلى فشل دورة «المنظّمة العالميّة للتجارة» في كانكون. وفي المقابل نرى الحكومات العربيّة تسعى بشدّة إلى «اتفاقيّات شراكة» مع الاتحاد الأوروبيّ، أو إلى الدخول في منظومة المنظمة العالميّة للتجارة، أو إلى إنجاز «شراكة إستراتيجيّة» مع الولايات المتحدة، علمًا أنّ العرب سيكونون الطرفَ الخاسرَ... اللهمّ إذا استثنينا الفئاتِ المسيطرةَ على مقاليد الحكم والثروة عندنا!

❖ ❖ ❖

المنطلق الثاني: الفرضيّات الخاطئة أو غير الواقعيّة في النظريّة الاقتصاديّة الوضعيّة الكلاسيكيّة والنيوكلاسيكيّة

أ) **فرضيّة «الندرة».** ذكرْنا أنّ «الندرة» هي المبرِّر الأوّل لـ «عقلنة» استعمال وسائل الإنتاج من أجل تحقيق الحدّ الأدنى من التوازن بين رغبات الفرد و/أو المجتمع اللامتناهية، والإمكانيّات أو وسائل الإنتاج المحدودة. القسّ روبرت مالتوس (١٧٦٦ ـ ١٨٣٤)، أحدُ الآباء المؤسّسين للفكر الاقتصاديّ الكلاسيكيّ، بلور نظريّةً تشاؤميّةً عن مستقبل البشر، مبنيّةً على التباين في زيادة نسبة السكّان وزيادة نسبة الموارد: فالأولى كانت بمعدّلاتٍ هندسيّة، بينما الثانية بمعدّلاتٍ رياضيّة ـ أيْ إنّ كارثة المجاعة كانت تحْدق بالبشريّة. ولذلك عُرف الاقتصاد أيضًا بـ «العلم الكئيب» (dismal science).

لكنّ الوقائع أثبتتْ أنّ الإنسانيّة استطاعت تجاوزَ تلك الصعوبات عبر الاكتشافات العلميّة والتكنولوجيّة التي زادت من أنواع وسائل الإنتاج وفعّاليّتها. وإذا كان شبحُ المجاعة والشحّ ما زال يهدّد أقطارًا وشعوبًا بأكملها، فذلك لا يعود إلى ندرة الموارد بل إلى سوء استعمال الإنسان لها. وإذا نظرنا إلى الأرقام الكليّة للإنتاج الزراعيّ في العالم فإنّ التوازن قد يتحقّق، بل قد يكون هناك فائضٌ في المواد الغذائيّة. إنّ الممارسات الاحتكاريّة للمؤسسات والدول التي تُنتج الفوائضَ الغذائيّة خَلقتْ لاتوازنًا بين العرض والطلب. وكذلك الأمرُ بالنسبة إلى كافّة السلع الأساسيّة: فالإنتاج النفطيّ العالميّ، مثلاً، يفوق الطلبَ بمعدل مليون برميل يوميّاً، لكنّ المضاربات الماليّة والاعوجاجات القطاعيّة (sectoral distortions) هي مِنَ الأسباب الرئيسة لارتفاع أسعار النفط. الفكرة الأساسيّة هنا هي أنّ النقصَ بين العرض والطلب ناجمٌ أساسًا عن فعل **الإنسان**، أيْ قابلٌ لأن نسيطرَ عليه. لذلك لا بدّ من إعادة النظر في مفهوم الندرة، أو على الأقلّ استبعاده كسببٍ حتميّ وطبيعيّ للتباين بين العرض والطلب. إنّ «الندرة» في رأينا ناتجة من ميل الإنسان إلى الهيمنة والتحكّم، لمصلحته الفرديّة أو الفئويّة.

اللافت أنّ الندرة غائبةٌ في ثقافتنا. جاء في القرآن الكريم أنّ النِّعَم متوافرة: ﴿وإنْ تعدّوا نِعْمَةَ الله لا تحْصوها﴾ (إبراهيم ٣٤). وهناك إشاراتٌ أيضًا إلى أنّ الندرة من صنع الإنسان، ومن ثمّ التوصياتُ بعدم الإسراف؛ وفي سورة يوسف دليلٌ على

---

١ ـ Giorgio Israel, **La Mathématisation du Réel** (Paris: Le Seuil, 1996); and Daniel Guerrien, **L'Economie Néo-Classique** (Paris : La Découverte, coll. Repères, 1996).

٢ ـ William L. Davis, "Economists_ Perceptions of Their Own Research: A Survey of the Profession," **American Journal of Economics and Sociology**, vol .56. no.2, 1997.

٣ ـ "Revolutionizing French Economics," Interview with Gilles Raveaud, a French Rebel, by Richard McIntyre, **Challenge**, vol. 46. no. 6. November-December 2003.

٤ ـ Jim Garrison, **America As Empire: Global Leader or Rogue Power?** (San Francisco: Berret-Koehlers Publishers Inc., 2004), chapter 4.

ضرورة حسن التدبير لمواجهة السنين العجاف. أيّاً يكن الأمر، فإنّ توافر الموارد لا يُغْني المرءَ عن السعي إلى كسبها. لكنّ ما تراكم من عاداتٍ وقيمٍ مغلوطة بشأن العمل أدّى إلى تفشّي «ثقافة» اللامجهود واقتناص مجهود الغير أساسًا مكوِّنًا للثروة.

لا بدّ من إعادة النظر في مفهوم «الندرة،» أو على الأقلّ استبعاده كسبب حتميّ وطبيعي للتباين بين العرض والطلب

ولا بدّ هنا من لفت الانتباه إلى دور الدعاية. فهي تؤدّي إلى تحويل إمكانيّات المستهلكين الماليّة، كالمدخّرات التي قد تُصرف على الحاجيّات الأساسيّة أو الاستثمارات المنتِجة، إلى إشباع «حاجاتٍ» غير ضروريّة، تبعًا لنظريّة «حريّة المستهلك أو الفرد في الاختيار.» واستطرادًا نشير إلى ما جاء في القرآن الكريم من آياتٍ متعلّقةٍ بحبّ البشر للمال والمظاهر؛ فقد أجاب على سؤال عن النفقة بالقول: ﴿يسألونكَ ماذا ينفقون قلِ العفو﴾ (البقرة ٢١٩). والعفوُ من المال هو ما زاد عن الحاجة. أيْ إنّ الحاجة هي الأساس، وما زاد عنها يجب إنفاقُه في الحسنات أو المشاريع المنتِجة. ولسنا في إطار التحدّث عن الاقتصاد الإسلاميّ، غير أننا ندعو الاقتصاديين العرب إلى التعمّق في هذا التراث الغنيّ الذي قد تُستخرج منه أدواتُ تحليلٍ جديدةٌ تتلاءم والواقعَ العربيّ.

ب) فرضيّة «عقلنة الإنسان.» يشير جورج قرم إلى أنّ الثورة المضادّة للفكر التنويريّ والاشتراكيّ أفرزتْ فكرةَ «الإنسان العاقل» الذي يعي مصلحته الاقتصاديّة أكثرَ من أيّ طرف آخر، وبخاصةٍ الدولة التي تحاول أن تتدخّل في شؤون الإنسان.[١] هناك، إذًا، بعدٌ سياسيّ لتلك الفرضيّة، وهذا يعزّز ما أشرنا إليه سابقًا عن الجوهر السياسيّ لـ «علم الاقتصاد،» ومن ثمّ تصبح «علميّةُ» فرضيّة العقلنة منقوصةً في أحسن الأحوال، وخاطئة في أسوإها.

هناك تباينٌ في تعريف «العقلنة.»[٢] فقد يكون القيامُ بما يَلزم لتأمين الرفاهية الفرديّة و/أو الاجتماعية وسيلةً لتعريف «العقلنة»؛ غير أنّ الاقتصاد الكلاسيكيّ لا ينظر إلى العقلنة من هذه الزاوية، بل عبر تحقيق الحدّ الأقصى للمصلحة الفرديّة، سواء عبر الثروة أو عبر إشباع الرغبات. ويذهب البعض إلى أنّ المصلحة الخاصّة توازي أخلاقيّاً قانونَ الجاذبية.[٣] ومن هذا المنطلق نفهم كلامَ ثاتشير: لا مجتمع بل مجموعة أفراد! إنّ المبدأ النفعيّ الماديّ الداروينيّ (قانون القويّ) هو سمة «العقلنة» في الاقتصاد الوضعيّ الكلاسيكيّ، إذًا. أمّا تداعيات هذا المبدإ اجتماعيّاً فواضحة، وتصبّ في تبرير تمركز الثروة في يد القلّة على حساب المجتمع.

لكنّ الدعاية خلقتْ في النفوس حاجاتٍ لم تكن موجودةً في الأصل كما ذكرنا. وتوقّعاتُ الناس قد لا تُبنى على اعتباراتٍ عاقلة، وقد تؤدّي إلى «خربطة» النماذج الاقتصاديّة (أشار كيْنز إلى دور التوقّعات في حالاتٍ عديدة يصعب احتسابُها بدقّة).[٤] والمضاربات الماليّة في مختلف البورصات خيرُ دليلٍ على العامل النفسيّ اللاعقلانيّ الذي يتحكّم بقرار الانسان؛ فالجشع والخوف محرّكان أساسيّان لسلوك الإنسان الاقتصاديّ.

ج) فرضيّة «آليّة الأسعار والأسواق الحرّة.» نتيجةً لمفهوم الندرة، برزتْ ضرورةُ ترشيد استعمال الموارد للوصول إلى «الأمثليّة.» وهذه الأمثليّة تتحقّق، وفقًا للفكر الاقتصاديّ الوضعيّ السائد، عبر آليّة الأسعار التي يحدِّدها تقاطعُ العرض والطلب. غير أنّ القوانين المرافقة لذلك الأمر تشير إلى تحليلٍ دائريّ: فمن جهة، سعرُ السلعة تحدّده السوقُ، أيْ تفاعلُ العرض والطلب؛ ومن جهةٍ أخرى، يتفاعل هذان وفقًا لاعتباراتٍ عديدةٍ، منها السعرُ. فالسعر هو السبب والنتيجة في آن واحد! ولكنْ لو تجاوزنا تلك المعضلةَ لوقعنا في مطبّ الفرضيّات التي تُرافق نظريّةَ السوق وتحديد الأسعار: كضرورة تحديد زمن معالجة الموضوع، وضرورةِ تثبيت العوامل التي تؤثّر في تحديد الطلب والعرض (كعدد السكّان والدخل القوميّ والأذواق والعادات السائدة). وفرضيّةُ «ثبوت المتغيّرات الأساسيّة» تحدّ من صحّة النظريّة التي تريد التركيزَ فقط على ثنائيّة الكميّات المطلوبة/المعروضة مع السعر. وقد حذّر كبيرُ الاقتصاديين النيوكلاسيكيين ألفرد مارشال من الإفراط في تكهّن سلوك العملاء الاقتصاديين،[٥] مؤكّدًا أنّ النظريّة قد تكون مفيدةً لشرح ما حصل أكثرَ من **التكهّن** حول ما قد يحصل.

وهناك أدبيّاتٌ كثيرةٌ في قضيّة الأسعار وآليّات السوق تدلّ على التباين في النظريّات، التي وراء كلٍّ منها خلفيّة واضحة. فإطلاق حريّة الأسعار عبر «حريّة الأسواق» يؤدّي إلى تمركزٍ اقتصاديّ في يد القلّة؛ فالأسواق الحرّة تؤدّي إلى ممارساتٍ احتكاريّةٍ تقوم بها الشركاتُ الكبرى المتمكّنة من التأثير في الأسواق وفي المؤسّسات التشريعيّة. وفي هذا السياق نشير إلى أنّ جورج

---

١ ـ Georges Corm, **La Question Religieuse au XXIème Siècle** (Paris : La Découverte, 2005), p. 38.

٢ ـ Amartya Sen, **On Ethics and Economics** (Oxford: Basil Blackwell, 1987), pp. 11-14; Umer Chapra, **Islamic Economics: What It Is and How It Developed** (Jeddah: Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank, 1999).

٣ ـ Myers Milton, **The Soul of Modern Economic Man: Ideas of Self-Interest, Thomas Hobbes to Adam Smith** (Chicago: University of Chicago Press, 1983), p. 4: also in Chapra, op.cit.

٤ ـ John Maynard Keynes, **The General Theory of Employment, Interest, and Money** (London: Macmillan & Co, Ltd, 1961).

٥ ـ Alfred Marshall, **Principles of Economics**, 8th edition (London: Macmillan & Co, Ltd), pp. 638-639.

ستيغلر وآخرين أوضحوا أنّ القيودَ على الأسواق هي نتيجةٌ لجهود القوى الضاغطة، سواء كانت تجمّعاتٍ اقتصاديّةً أو عمّاليّةً أو بيئيّة.[1] وهناك تيّار يقرّ بأنّ السوق الحرّة تؤدّي في معظم الحالات إلى انحرافات بسبب «عواملَ خارجةٍ» عن سيطرة المشروع الاقتصاديّ إنتاجًا أو استهلاكًا. وهذه العوامل قد تكون إيجابيّة أو سلبيّة، وفي الحالتين تبرّر تدخّلَ التشريعات الضابطة، تحفيزًا أو لفرض الضرائب الرادعة.[2] إذًا، هناك إقرار بأنّ آليّة الأسعار والسوق قد لا تأتي بالحلّ الأمثل، على الأقلّ في المدى القريب؛ فالمهمّ، بحسب كينز، هو الفترة القصيرة «لأننا في المدى الطويل نكون من بين الأموات!»

❖ ❖ ❖

المنطلق الثالث: غياب ثقافة إنتاج الثروة والمجهود في الوطن العربيّ

في الوطن العربيّ، يرتبط مفهومُ إنتاج الثروة باقتناص مجهود الغير، عبر الغزو أو التبادل التجاريّ. ويتلازم مع ما يُعرف في النظريّة الاقتصاديّة الكلاسيكيّة بـ «الريع الاقتصاديّ» أو «الريع الماليّ» كظاهرةٍ لتطوّر الرأسماليّة المعاصرة.[3]

اللافت أنّ معظم الأدبيّات الاقتصاديّة العربيّة المعاصرة مُستمدّ من الفكر الاقتصادي الغربيّ، الذي حاول محوَ الفكر الاقتصاديّ العربيّ. يقول جوزيف شومبيتر، الاقتصاديُّ النمساويُّ الشهير: «أما في ما يتعلّق بموضوعنا» [يقصد تاريخَ الفكر الاقتصاديّ البشريّ]، فيمْكننا بكلّ أمان القفزُ فوق خمسمائة عام حتى زمن القدّيس يوسف الأكويني (١٢٢٥ ـ ١٢٧٤)، إذ يمثّل مؤلَّفه **الجامع الدينيّ** خلاصةَ الفكر البشريّ.»[4] هكذا يتمّ تجاهلُ الإسهامات العربيّة الإسلاميّة في الاقتصاد، ولاسيّما إسهامات ابن المقفّع (ت ٧٥٦)، وأبي يوسف الدمشقيّ (ت ٧٩٨)، والطرطوشي (ت ١١٢٦)، والماورديّ (ت ١٠٥٨)، والغزاليّ (ت ١١١٨)، وابن خلدون (ت ١٤٠٦)، والبيرونيّ (ت ١٠٤٨)، ومسكويْه (ت ١٠٣٠)، وابن القيّم (ت ١٤٠٦)، والمقريزيّ (ت ١٤٤٢)، التي سبقتْ بعدة قرون مساهماتِ الاقتصاديين الكلاسيكيين من منتصف القرن الثامن عشر حتى مطلع القرن العشرين! واللافتُ للنظر أيضًا أنّ تشخيص الواقع الاقتصادي العربيّ، وإنْ على لسان اقتصاديين ينتمون إلى المشروع العربيّ النهضويّ، ما زال يرتكز على أدواتٍ تحليليّةٍ تجب إعادةُ النظر فيها. فقد جاء مثلاً في مسوّدة «المشروع العربيّ النهضويّ» الذي أعدّه مركزُ دراسات الوحدة العربيّة مع عدد من «الباحثين والخبراء» تشخيصٌ لذلك الواقع ننقله كما يأتي:

«مظاهرُ التراجع هو التدهورُ المروِّعُ في معدّلات النموّ الناجم ـ أولاً ـ عن فساد السياسات الاقتصاديّة الرسميّة، وعن الانتقال من الاقتصاد الموجَّه إلى الاقتصاد الحرّ دون ضوابط، وما استتبعه ونجم عنه من بيع ممتلكات الدولة والشعب إلى أفرادٍ خَرَجَ أكثرُهُم من رحم بعض فساد القطاع العامّ والنهب المنظّم للثروة وللماليّة العامّة...، والناجم ـ ثانيًا ـ عن سياسات الاستدانة وتبعاتها الخطيرة على ماليّة الدولة، والانصراف المتزايد عن القطاعات الإنتاجيّة إلى قطاع التجارة والخدمات ومجمل أشكال الاقتصاد الطفيليّ ـ ثالثًا، والناجم ـ رابعًا ـ عن سوء التدبير للفجوة المتزايدة بين الموارد والسكّان وسوء تدبير المال العامّ والإنفاق على برامج التنمية وهدر الموارد وسوء تدبير برامج تنمية الأسرة. وكان لذلك التدهور المروّع كلفتُه الاجتماعيّة الكبيرة: البطالة المتزايدة، والتهميش الاجتماعيّ، والفقر المتفاقم، وتدهور مركز الطبقة الوسطى في المجتمع، وإفراغ الأرياف من ساكنيها، وترييف المدن، ثم ما تولّد عن ذلك من ظواهر كالعنف الاجتماعيّ، والعنف السياسيّ، وتحلُّل منظومة القيم، وتفكُّك الأسرة، وخراب النظام التعليميّ. لقد انهار الأمنُ الاقتصاديّ والغذائيّ في الوطن العربيّ بنتيجة ذلك كلّه. وفي امتداد انهياره، زحف الفقرُ ليشمل قطاعاتٍ عريضةً من السكّان، وازدادت الفوارقُ الطبقيّةُ بشكلٍ فاحشٍ ومخيف، وارتفعتْ درجةُ الاحتقان الاجتماعيّ الداخليّ، وباتت البلادُ العربيّةُ مرتعًا لأنواعٍ من التناقضات والصراعات الاجتماعيّة تهدّد بزعزعة استقرارها وتَعريض أمنها الاجتماعيّ للخطر.»

هذا التشخيص المهمّ للواقع الاقتصاديّ العربيّ يستوجب عدّة ملاحظات: ١) إنّ تراجع الواقع الاقتصاديّ العربيّ ليس مرتبطًا بحدّ ذاته بالتحوّل من اقتصادٍ موجَّه إلى اقتصادٍ حرّ. وكان الأصحّ القول إنه حصلتْ تحوّلاتٌ في السياسات الاقتصاديّة نحو اقتصادٍ ريعيّ يتلاءم مع طبيعة النظم السياسيّة الفئويّة التي توزِّع الريعَ وفقا لسلّم التقارب من مراكز القرار، وترتبط بمراكز القرار الخارجيّة. ويعفي الاقتصادُ الريعيّ تلك النُّظمَ من المحاسبة والمساءلة، وينمّي ثقافة اللامجهود والمبادرة والمخاطرة. ٢) سياسات الاستدانة منبثقة من طبيعة الاقتصاد الريعيّ، الخاضع لـ «توصيات» المؤسّسات الماليّة الدوليّة. ٣) البرامج التعليميّة لا تُخرّج الكفاءاتِ المطلوبة لدعم اقتصادٍ إنتاجيّ، بل لملء الوظائف التي مهمّتُها تدويرُ الفوائض الماليّة الناتجة من مصادر الريع الخارجيّة كالنفط والغاز. كما أنّ تلك البرامج لا تشجّع العقلَ النقديّ تجنّبًا لتنمية ثقافة المساءلة والمحاسبة للنظم القائمة.

---

١ ـ George Stigler, "The Theory of Economic Regulation," **Bell Journal of Economics and Management Science**, Spring 1971, pp. 3-21; R. Posner, "Theories of Economic Regulation," ibid, Autumn 1974, pp. 335-358.

٢ ـ Dominick Salvatore, **Managerial Economics in a Global Economy**, 6th edition (Oxford University Press, 2007), pp 501 and passim.

٣ ـ Ahmed Henni, **Le Syndrome Islamiste et les Mutations du Capitalisme** (Paris : Editions Non Lieu, 2008).

٤ ـ Joseph Schumpeter, **History of Economic Analysis**, 4th printing (London: George Allen & Unwin Ltd, 1961), p. 73.

أما عن بناء التنمية المستقلّة، فتتحدّث المسوّدة عن «تضافر قطاعات المجتمع الثلاثة (الدولة وقطاع الأعمال والمجتمع المدنيّ) مع خضوعها لمعايير الحكم الصالح.» وإننا نرى في ذلك بصماتِ ثقافة البنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ. فعن أيّ دولة وقطاع أعمال ومجتمع مدنيّ نتحدّث؟ أعن الدولة التي تحكمها أُسَرٌ وتتلاشى مؤسّساتُها؟ أعن مجتمعٍ مدنيّ هو مرآةٌ للواقع الفئويّ وخاضعٌ لمشيئة السلطة القائمة؟ وأما ما تعتقده المسوّدة «ضمانَ أقصى استفادة من رأس المال البشريّ العربيّ في الداخل، مع العمل على توظيف الإمكانات العربيّة الهاربة، سواء في صورة رؤوس أموالٍ نازحة أو طاقاتٍ علميّةٍ بشريّةٍ مهاجرة،» فهي تمنّيات لن تتحقّق ما دامت البنية الاقتصاديّة القائمة بنية ريعيّة مستندة إلى نظام فئويّ وثقافة تحقّر المجهودَ وتُحيِّد المحاسبة والمساءلة. وأما «التكاملُ العربيّ» الذي تتحدث عنه المسوّدة، فإنه يدفعنا إلى التساؤل: أيّ بنية اقتصاديّة يمكن أن تتكاملَ مع بنيةٍ أخرى في الوطن العربيّ؟ ألا يستلزم فشلُ مختلف محاولات التكامل العربيّ وقفةً لدراسة أسبابه؟ وكيف يكون التكاملُ من دون معرفة مواقع التفوق النسبيّ بين الأقطار العربيّة؟

«ثقافة» الاقتصاد الريعيّ العربيّ تتلازم مع البنية السياسيّة القائمة التي يغذّيها توزيعُ الريع ويساهم في استدامة النظام القائم

❖ ❖ ❖

المنطلق الرابع: الاقتصاد الريعيّ وثقافته وتداعياتها

المنظِّر الأول في النظريّة الاقتصاديّة الكلاسيكيّة للريع هو دايڤيد ريكاردو في مؤلّفه **مبادئ الاقتصاد السياسيّ والتكليف الضرائبيّ** (١٨١٧)، وحدّده بأنه «ذلك الجزءُ من إنتاج الأرض الذي يُدفع إلى صاحب الأرض كبدلٍ لاستعمال القوى غير الفانية للأرض.»[١] والمصطلح المستخدم في أدبيّات ريكاردو هو «rent» الذي يقترن دائمًا بمفهوم بدل إيجار أيّ نوعٍ من العقار. غير أنّ التعريف الدقيق يُبرز عدّةَ عناصر يمكن تعميمُها على عددٍ كبيرٍ من السلع أو المواقع الجغرافيّة أو النشاطات، يربطها عنصرُ الندرة في العرض وعدمُ إمكانيّة استبدالها بما يعطي مستخدمَها النتيجةَ نفسَها؛ كما أنّ هناك اعترافًا ضمنيّاً بالعامل الاحتكاريّ لموارد الإنتاج أو للسلعة المنتَجة أو لعدم وجود أيّ بديلٍ مقبولٍ لها.

من جهة أخرى يدرّس في معظم الجامعات الغربيّة مفهومُ «الفائض الاستهلاكيّ» consumer's surplus الذي يحاول المحتكرُ اقتناصَه. هذا الفائض ريعٌ بامتياز لأنه ليس ناتجًا من مجهوده الخاصّ، بل من موقعه الاحتكاريّ وتحكّمِه بالكميّات المعروضة. كما أنّ الأرباحَ الاحتكاريّة الناتجة من الفائض بين سعر المبيع ومتوسّطِ كلفة الوحدة المنتجة ريعٌ بامتياز هي الأخرى: فكلّما زاد الفارق زادت نسبةُ السلطة الاحتكاريّة.

أمّا على الصعيد العربيّ، فقد جاء في **لسان العرب** أنّ الريع هو «النماء والزيادة.» ومن مشتقّات المصطلح: «أرضٌ مَريعة، بفتح الميم، أيْ مُخْصبة.» وينقل ابنُ منظور عن أبي حنيفة: «أراعت الشجرة» أيْ كثر حملُها، قال: «وأراعت الإبلُ: كثر ولدُها.» ولا بدّ من الإشارة إلى **مقدّمة ابن خلدون** عندما تكلّم عن «فوائد العقار والضّياع،» فقال: «إنّ القصد باقتناء الملك من العقار والضياع إنما هو الخشيةُ على مَن يَترك خلفَه من الذريّة الضعفاء ليكون مرباهم به ورزقُه فيه ونشوؤهم بفائدته ماداموا عاجزين عن الاكتساب.»[٢] فالعقار يدّر ريعًا دون مجهودٍ من مالكه، ويُعتبر تأمينًا ضدّ المستقبل. وعند «حصول الكثرة البالغة منه والعالي في جنسه وقيمته في المصر... ربما امتدّت إليه أعينُ الأمراءِ والولاةِ واغتصبوه في الغالب.»[٣]

إذًا، الريع في **اللسان** مرتبطٌ أولاً بالزراعة، وخاصةً بتلك الأرض الخصبة التي تنتج أكثرَ من غيرها.[٤] كما أنّ الثروات الحيوانيّة هي أيضًا مصدرٌ للريع، أي الزيادة الناتجة عن خصوبة الحيوان ولاسيّما الإبل. من هنا تتبلور مفاهيمُ عديدة، أوّلُها المردودُ المتكاثرُ وغيرُ المرتبط بمجهودٍ ما: فخصوبةُ الأرض أو الإبل ليست ناجمةً عن مجهود إنسانيّ.[٥] ويعزّز هذا المفهومَ عددٌ من الآيات القرآنيّة التي تربط بين الرزق ومشيئة الله، وقد تمّ استخدامُها عن غير صواب لتبرير المفهوم الريعيّ مصدرًا للثروة. لذلك يمكن القولُ إنّ ثقافة إنتاج الثروة عبر المجهود مُغيّبةٌ إلى حدّ كبير في التراث العربيّ، وإنْ كانت هناك تكاليفُ قرآنيّةٌ واضحةٌ تحثّ على العمل من أجل الكسب.

ويركّز العديدُ من الباحثين في الدولة الريعيّة على مصدره الخارجيّ. فقد جاء في أطروحة دكتوراه لابتسام محمد سهيل أنّ

---

١ ـ David Ricardo, **The Principles of Political Economy and Taxation** (London: J.M. Dent & Sons Ltd, Everyman's Library, 1962), p. 33.

٢ ـ ٣ ـ **مقدمة بن خلدون** (بيروت: دار الجيل، ٢٠٠٥)، ص ٣١٩ ـ ٣٢٠.

٤ ـ هذا هو جوهرُ مفهوم ما يُعرف في النظرية الاقتصاديّة بـ «الريع التفاضلي» (differential rent).

٥ ـ صحيح أنّ التكنولوجيا الحديثة تستطيع أن تزيد من خصوبة الأرض والحيوان، غير أن التعدّي التكنولوجيّ على الطبيعة والبيئة، وهو من فعل الإنسان، يأتي بكلفةٍ باهظةٍ على البيئة والإنسان.

الدولة الريعيّة تعرَّف «باعتبارها الدولةَ التي تستمدّ معظمَ دخلها، وبشكل أساسيّ ومنتظم، من مصادر خارجيّة.»[1] هذا التمييز ابتكره حازم ببلاوي في أعماله حول الدولة الريعيّة في أواخر الثمانينات من القرن الماضي،[2] ولكني أعتقد أنه غيرُ دقيق. فإذا كنتُ لا أنكر الطابعَ الخارجيَّ لبعض مصادر الريع التي تشكّل أساسَ الثروة في عدد كبير من الأقطار العربيّة، إلاّ أنّ الريع ذو مصادر **داخليّة** لا تقلّ أهميّةً، وتتبيّن في السعي إلى الحصول على مواقع إستراتيجيّة وامتيازات في الأسواق الداخليّة كإجازات الاستيراد أو الحماية الجمركيّة أو الإعفاءات الضريبيّة أو الجمركيّة.[3] وهناك أيضًا عاملُ «السيادة» وممارستها على خطوط وشبكات التوزيع، ناهيك بالمواقع الاحتكاريّة التي تخلقها تلك «السيادة.» وبالتالي، فإنّ مصادرَ الريع في الوطن العربيّ قسمان: خارجيّة وداخليّة. أما المصادرَ الخارجيّة فهي النفطُ والغازُ والمعادنُ والممرّاتُ الإستراتيجية (كقناة السويس) والقطاعُ السياحيّ. وأما المصادر الداخليّة فتشمل معظمَ النشاطات الخدماتيّة التي يطغى عليها عاملُ السيطرة؛ فالتجارة تأتي بالريع عندما يستطيع التاجرُ أن يُفعِّل السيادةَ على شبكات التوزيع، كالاحتكار في النقل مثلاً، أو التحكّم بالعرض، أو خلق حاجة غير موجودة أصلاً.

وإذا ألقينا نظرةً إلى التاريخ العربيّ رأينا أنّ قريش سيطرتْ على أمور مكّة بسبب نفوذها الاقتصاديّ الناتج من المكانة المميّزة في إعداد قوافل الصيف والشتاء التي كانت تربط حركةَ السلع بين الهند والصين وشرق إفريقيا وبلاد الروم وفارس. وهذه المكانة كانت بدورها ناتجةً من دور قريش في تحقيق خطوط القوافل الآمنة التي أقامتها عبر التحالفات بين مختلف القبائل في المنطقة، وَجَنَتْ أرباحًا بسبب الأمن الذي أوجدته. كما أنّ احتكارَ قريش لخدمات الحجّ (السقاية مثلاً) نتجتْ من نفوذ قريش وساهمتْ في تغذية ذلك النفوذ. غير أنّ الفائض من الربح المتحقّق هو الريع بعين ذاته، طبقًا للتعريف، ولواقع الاحتكار في الأمن.

نتناول الآن مساهمةَ الاقتصاد الريعيّ في تكوين الثروة عند العرب من منظور تاريخيّ. ومن الذين تحدّثوا بإسهاب عن النشاطات الاقتصاديّة في كتب التراث ابنُ خلدون، الذي يميّز بين نشاطاتٍ تؤدّي إلى «معاش طبيعيّ،» في حين أنّ «ابتغاءَ الأموال من الدفائن والكنوز ليس بمعاش طبيعيّ.»[4] المعاش الطبيعيّ مقرون بمجهود، إذًا، ولكنّ المعاش الطبيعيّ لا يعطي الجاهَ، وبالتالي تصبح الفِلاحة (الزراعة) مقرونةً بـ «المذلّة.»[5] من هنا نرى أنّ العلاقة بين المجهود والكسب يتنافى مع الجاه المقرون بكثرة المال.

أما التجارة بحسب ابن خلدون فهي محاولة تنمية المال «بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء... وذلك القدر يسمّى ربحًا.»[6] ويبدو أنها لم تكن ذاتَ مرتبةٍ عالية عند ابن خلدون؛ فهي «نازلة عن خلق الرؤساء وبعيدة من المروءة،»[7] وأقلّ قدرًا من الصنائع التي يعتقد أنّ «العرب أبعدُ الناس عنها،» بينما «أممُ النصرانية... أقومُ الناس عليها»[8] لأنهم «أعرقُ في العمران الحضريّ وأبعدُ عن البدو وعمرانه.» ويستوقفنا تشديدُه على الشقّ المعنويّ المكتسب في الصناعة؛ فهي «تُكسب صاحبَها عقلاً، وخصوصًا الكتابة والحساب.»[9] لكنها لا تقود بالضرورة إلى الثروة؛ فهذه تتكوّن بمجهود الآخرين، ولذلك نرى الملوك والسلاطين يستولون على إنتاج الآخرين لتكوين الثروة.

أريد الآن أن أقدّم بعضَ الملاحظات على الفقرة السابقة بما يصبّ في سياق البحث. و**أولاها** أنّ النشاطات الاقتصاديّة في تاريخ المجتمعات العربيّة دارت أولاً حول التجارة والزراعة، ومن بعدها تنوّعتْ مع التطوّر العمرانيّ. و**ثانيتها** أنّ الكسب من الزراعة والصناعة لن يكون كبيرًا لأنه مقرونٌ بمجهود؛ وهذا ما لا يهتمّ به الأعيانُ أو أصحابُ النفوذ، وبالتالي تصبح الثروةُ من حصّة الأقليّة النافذة، وتتبيّن العلاقةُ العضويّة بين الريع (أو الغنيمة) والفئويّة. أما الملاحظة **الثالثة** فهي أنّ هناك ميلاً للكسب بلا مجهود، عبر الاستيلاء على مجهود الآخر (الغنيمة)؛ فالمجهود يُنظر إليه نظرةً سلبيّة، وهذا ما أكّده مؤخّرًا المؤرّخ أحمد هنّي.

والسؤال الذي يمكن طرحُه هو عن تداعيات ثقافة الاقتصاد الريعيّ في الوطن العربيّ على الواقع الاقتصاديّ والاجتماعيّ العربيّ. يُجمع الباحثون على أنّ الريع يولّد ثقافةً خاصةً به.[10] وهذه الثقافة تتلازم مع البنية السياسيّة القائمة التي يغذّيها توزيعُ الريع ويساهم في استدامة النظام القائم. وتتلخّص هذه الثقافة بالنقاط التالية:

١ ـ أنها تتنافى مع ثقافة المجهود؛ فلا داعي لبذل أيّ مجهودٍ لإنتاج الثروة ما دامت «واصلة» دون تعب و«بمشيئة إلهيّة.» فاقتناصُ مجهود الآخرين هو «المجهودُ» الوحيد المبذول من قبل الفئات التي تمتلك السيادةَ على المقدّرات الاقتصاديّة والنشاطات التابعة لها.[11] هذه الثقافة مدمِّرة لأكثر من سبب. فهناك علاقة عضويّة بين الهروب من المجهود والمخاطر، واللجوءِ إلى الفساد لتحقيق الغايات والأهداف. وهو يُجهض الطاقات والإبداع، والدليل يتجلّى في النظام التربويّ القائم.

٢ ـ تسهم ثقافةُ الريع المتفشّية في تركيز قاعدة عدم الإنتاج، وعدم معالجة المعضلات. فالقدرات الماليّة التي يوفرّها ارتفاعُ أسعار النفط تسهّل للحكومات النفطيّة وغيرها المراوغةَ في معالجة القضايا الأساسيّة، عبر اتّباع سياسة إنفاقٍ تهدف إلى

---

١ ـ د. ابتسام محمد سهيل، **الدولة الريعيّة في منطقة الخليج: دراسة حالة لدولة الإمارات العربيّة (١٩٧١ ـ ١٩٩٠)** (أطروحة دكتوراه)، ص ٩٠.

٢ ـ Hazem Beblawi, Giacomo Luciani, **The Rentier State** (London: Croom Helm, 1987).

٣ ـ Alan Richards and John Waterbury, **A Political Economy of the Middle East**, 2nd edition (Boulder: Westview Press, 1996), p. 17.

٤ ـ ٥ ـ ٦ ـ ٧ ـ ٨ ـ ٩ ـ ابن خلدون، المرجع المذكور، ص ٣٣٣، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٤، ٣٤٧، ٢٦٧.

١٠ ـ واتربري وريشارد، المرجع المذكور. أيضا الببلاوي، المرجع المذكور، وابتسام سهيل، المرجع المذكور.

١١ ـ أحمد هنّي، المرجع المذكور، ص ٤٢.

تهدئة الخواطر وشراء الولاءات أكثرَ من معالجة الأمور.[1] اللافت أنّ المنتفعين من توزيع الريع في الدول النفطيّة هم رعايا الدولة دون سواهم؛ أما العاملون المقيمون فيها من ذوي الجنسيّات المختلفة، فلا حقّ لهم في الريع إلا على مستوى الأجور التي يتقاضوْنها (وهي في معظم الأحوال متدنّية)، مع أنهم أحيانًا أكثرُ عددًا من الرعايا. وهذا يُنذر بمشاكل سياسيّة واجتماعيّة في مستقبلٍ قد لا يكون بعيدًا: فالهند وباكستان وغيرهما من الدول الكبيرة (والنوويّة عمّا قريب!) قد تطالب بتحسين أوضاع رعاياها العاملين في دول الجزيرة العربيّة تمهيدًا ربّما لتكريس حقوق سياسيّة فيها تؤثّر في سياسات تلك الدول، بل قد تضطرّها إلى دعوة دول رعاية اليد العاملة إلى المشاركة في توزيع الريع.[2]

القدرات الماليّة التي يوفرّها ارتفاعُ أسعار النفط تسهّل للحكومات المراوغةَ في معالجة القضايا الأساسيّة، عبر اتّباع سياسة إنفاقٍ تهدف إلى شراء الولاءات

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى الدراسة المهمّة لخلدون حسن النقيب،[3] وجاء فيها أنّ «انتشارَ التعليم على نطاق واسع في بلدان الخليج والجزيرة العربيّة، وتحسّنَ المعيشة، وارتفاعَ مستوى الدخل، عناصرُ تؤدّي بشكل طبيعيّ إلى ارتفاع مستوى الطموح بين أبناء الطبقات الوسطى والدنيا.»[4] ويضيف قائلاً: «ولكنّ أبناء هذه الطبقات يواجهون واقعًا لا يعترف بهذا الحقّ، ويواجهون منغلقاتٍ للحراك تمنعهم من تحقيق طموحاتهم، ويشْهدون استئثارَ النخب الحاكمة بالسلطة والثروة بشكلٍ مثير. وهذا بطبيعة الحال يولّد أوضاعًا يزداد فيها الضغطُ على النظام السياسيّ، ويؤْذن باندلاع صراع اجتماعيّ واسع النطاق بين النخب الحاكمة وعامّة السكان.»[5]

٣ ـ إنّ الخطّ الفاصل بين الخدمة العامّة والمصلحة الخاصّة ملتبسٌ إلى حدٍّ كبير في الاقتصادات الريعيّة.[6] فالوزراء في كثير من الأحيان ينشئون شركاتهم الخاصّة وهم في سدّة الحكومة، ولا يجدون أيَّ حرجٍ في استخدام مواقعهم الرسميّة لدعم مصالحهم الخاصّة بشكل مباشر أو عبر أسماء مستعارة.[7] كما أصبحت الحكومةُ هي الموظِّفَ (بكسر الظاء) الأساسَ في الدول العربيّة، بل المحرّك الاقتصاديّ للنموّ: فإذا أنفقت الحكومةُ ازدهر القطاعُ الخاصّ عبر العقود (التلزيمات) التي تمنحها. وهذه العقود تعطى للمقرَّبين أو المرتبطين برموز النظام. أما في أيّام الكساد، كما حصل في النصف الثاني من الثمانينيّات والتسعينيّات، ونتيجةً لانخفاض أسعار النفط وأكلاف حرب الخليج والعجز في موازنات الدول، فقد كادت عجلةُ النشاط الاقتصاديّ في القطاع الخاصّ أن تتوقّف.

٤ ـ ينتج عن الاقتصاد الريعيّ وثقافته طبقةُ اجتماعيّة لا تمثّل أكثريّة المواطنين. فإذا كانت الدولة هي الجهة المتحكّمة بتملّك الريع الخارجيّ،[8] فإنّ فئةً محدودةً من النخب السياسيّة الحاكمة تحصل على الريع الخارجيّ بشكلٍ مباشر، «بينما يقتصر دورُ الأغلبيّة من السكّان على الاستفادة من بعض استخدامات هذا الريع، بحيث إنّ ما ينشأ عن ذلك من أنشطةٍ اقتصاديّةٍ تابعةٍ يرتكز أساسًا على المصدر الأساسيّ للريع.»[9] والتمايز بين هذه الأقلّيّة الحاكمة والمستئثرة بالقوة السياسيّة والاقتصاديّة، والأكثريّة المكوّنة من سائر المواطنين والسكّان، يخلق تناقضاتٍ سياسيّةً واجتماعيّةً تهدّد الأنظمة والكيانات الوليدة من الحقبة الاستعماريّة.

❖ ❖ ❖

خاتمة

حاولتُ عرضَ بعض الشجون الاقتصاديّة والسياسيّة، وأعتقد بوجوب بلورة أدوات تحليليّة منسجمة مع واقعنا لا منبثقة عن تجارب الغير. فمشروعنا العربيّ النهضويّ هو الردّ الإستراتيجيّ على كافة المحاولات الخارجيّة لإخضاع الأمّة إلى المشيئة الخارجيّة. وبالتالي فإنّ الشقّ الاقتصاديّ لذلك المشروع تحت عنوان «التنمية المستقلّة» يجب أن يأخذ في الاعتبار واقعَ الاقتصاد الريعيّ القائم وارتباطه بالبنية الفئويّة المسيطرة على النظم السياسيّة القائمة.

بيروت

---

١ ـ زياد حافظ وآخرون، **دولة الرفاهية في الوطن العربيّ** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ٢٠٠٥).

٢ ـ التقى والدي نهرو عندما كان سفيرًا للبنان في الهند في مطلع الستينيّات. فقال له نهرو آنذاك (١٩٦٣) إنّ مستقبل الهند هو في الغرب. فلمّا استوضحه والدي، أوضح أنّ الغربَ بالنسبة إلى الهند هي منطقة الخليج العربيّ! وفي مطلع الألفيّة الجديدة بات واضحًا أنّ اليد العاملة الهنديّة هي العمود الفقريّ لاقتصاديّات دول المنطقة، تصديقًا لتنبّؤات نهرو.

٣ ـ د. خلدون حسن النقيب، **الدولة والمجتمع في الخليج والجزيرة العربيّة (من منظور مختلف)**، الطبعة الثالثة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ٢٠٠٨).

٤ ـ ٥ ـ المصدر السابق، ص ١٧١.

٦ ـ عبد الله الجناحي، «العقليّة الريعيّة و تعارضها مع مقوّمات الدولة الديمقراطيّة»، **المستقبل العربي**، شباط ٢٠٠٣ ، ص ٥٦. أنظرْ أيضًا:
Hazem Beblawi, "The Rentier State in the Arab World," in: **The Arab State**, Edited by Giacomo Luciani, (Berkeley: University of California Press, 1990), p.87..

٧ ـ ببلاوي، المصدر السابق، ص ٩١.

٨ ـ ٩ ـ ابتسام سهيل، المرجع المذكور، ص ٩١.